الحالية تلك الدكاكين إلى المسجد واستلمها المجلس الإسلامي.

هـ – بساتين ومزارع: توجد بساتين ومزارع موقوفة على مساجد، من ذلك بساتين ومزارع البن قرب مدينة هرر موقوفة على مساجد في داخل مدينة هرر.

و – المصاحف وكتب العلم والأذكار والأدعية: توجد في عدد من المساجد وملاحقها لا سيما في هرر، المصاحف والكتب المخطوطة الموقوفة على المساجد، لكنها لم تجد العناية اللائقة بمكانتها لعدم معرفة الناس لقيمتها العالمية والتاريخية ن فأهملوها و لم يقوموا بصيانتها والمحافظة عليها ومنعها من العابثين والبائعين، وهناك عدد تسرب إلى الخارج بالبيع إلى الجهات الخارجية التي تعرف مكانة المخطوطات والتراث، فعلى الجهات المسئولة المحافظة على ما تبقى من تلك المخطوطات وجمعها وصيانتها بالطرق والوسائل الحديثة.

المبحث الرابع:- القائمون على الوقف في إثيوبيا:-

كان القائمون على الوقف قبل الثورة الشيوعية هم النظار ولجان المساجد، وأما بعد التأميم فلم يعد هناك لا الدولة، وفي هذه الأيام فقد أسندت الدولة الشؤون الدينية إلى هيئة خاصة وتسمى "المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية " وهي هيئة منتخبة من بين المسلمين شبه رسمية تتولى شؤون المسلمين في الأمور الدينية التي لا علاقة لها بالشؤون العامة ولها فروع في جميع الأقاليم والمديريات، كما عادت إلى العمل لجان الأوقاف الأهلية السابقة كما في مدينة هرر، فاللجان هي التي تتولى شؤون الأوقاف، والأمر يحتاج في المستقبل إلى تنسيق وتعاون بين المجلس الأعلى وبين هذه اللجان الأهلية، ومن الجدير بالذكر أن حكومة البلد لا تتدخل في الشؤون الدينية إذ لا يسمح لها دستورها بذلك، فلهذا أسندت هذه الأمور إلى هيئة شبه مستقلة تتولى الشؤون الإسلامية للمسلمين، كما أن الكنيسة هي التي تتولى شؤون النصارى الدينية، وهذا يجعل القائمين على تلك الأوقاف يتحملون مسئولية كبيرة أمام الله تعالى ثم أمام المجتمع فليس هناك مسئول آخر يراقبهم أو يشاركهم في المسئولية فالأمر موكول إليهم أحسنوا أم أساءوا فالمسلمون بعد هذا لا يلومون إلا أنفسهم، فالواجب علينا – نحن المسلمين – كبير، فنحن تحت التجربة المريرة هل نستطيع أن ندير شؤوننا الدينية؟ أم نتنازع ونختلف؟ وعلينا أن نتفاءل ونخوض التجربة ونظهر استعدادنا لتحمل المسئولية على الوجه المطلوب، ونسأل الله تعالى للقائمين على شؤون

المسلمين أن يوفقهم ويسددهم لما فيه الخير والصواب والمصلحة العامة، ثم إن المسئولية ليست قاصرة عليهم بل العلماء وطلبة العلم عليهم مسئولية توعية الشعب وتبصيرهم بالأحكام الشرعية ونشر التوعية الصحيحة في الاعتصام بالكتاب والسنة الغراء والتعاون والوحدة وعدم الاختلاف، وعليهم أن يبينوا لهم الأحكام المنسية التي تطور المجتمع، مثل سنة الوقف التي نسيها وترك العمل بها المسلمون في هذا البلد، كم أن على أغنياء المسلمين أن يعملوا بهذه السنة ويكونوا قدوة لغيرهم ممن يجيء بعدهم فتصير سنة حسنة في الجمهور يستطيع بذلك الاستغناء عن الخارج واستجدائه في أموره الدينية والاجتماعية.

موقف حكومة البلد من الوقف:-

كان موقف حكومة البلد السابقة في عهد الشيوعيين سيئا للغاية حيث قاموا بتأميم الأوقاف وجميع ممتلكات الشعب، وبالحقيقة كان الضرر الأكبر وقع على ممتلكات الكنيسة حيث كانت تملك إقطاعيات كبيرة من الأراضي والعمارات الكثيرة في جميع أنحاء إثيوبيا، ولكل كنيسة لها إقطاعياتها سوى ضرائبها ورسومها على الأفراد، ومن كثرة تلك الإقطاعيات التي تضاهي ممتلكات الدولة نفسها – زعم بعض الباحثين أن ثلث أراضي إثيوبيا ملك للكنيسة – وهذا وإن كان مبالغا فيه إلا أنه يوضح الصورة التي كانت تعيش عليها الكنيسة في العهود الماضية قبل الثورة الشيوعية.

وعندما جاء الشيوعيون وأمموا الممتلكات ومن ضمنها ممتلكات الكنيسة وما وجدوه من أوقاف المسلمين القليلة دخلت تلك الإقطاعيات والعقارات تحت ملك الدولة، وبعد اندحار الشيوعية بقي الأمر على ما كان في العهد الشيوعي، وفي عام ١٤١٨هـ الموافق ١٩٩٧م بدأت الدولة تعيد أجزاء من ممتلكاتها، ومما أعادته ممتلكات الكنيسة وعمائرها في حي الجامعة بأديس أبابا، وكذلك دكاكين الأوقاف المحيطة بسور المسجد الأنور، وقد استلم تلك الدكاكين المجلس العالي للشؤون الإسلامية فرع العاصمة أديس أبابا.

واسأل الله تعالى أن يوفق المسلمين لتبني المشاريع الخيرية الوقفية والإكثار منها إنها سميع مجيب.